دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	متطلبات الافصاح المحاسبي لأغراض التحليل المالي
المصدر:	شؤون العصر
الناشر:	المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	الصياد، هادي احمد محمد
المجلد/العدد:	مج 12, ع 31
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	141 - 152
رقم MD:	74623
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	القياس المحاسبي، الافصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعلومات ، المحاسبة، التحليل المالي، الاحوال الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/74623

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

متطلبات الإفصاح المحاسبي
لأغراض التحليل المالي

إعداد: هادي أحمد محمد الصياد*

ملخص:

تُعد القوائم المالية أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي يستخدمها المحلل المالي في أداء واجبه، والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي. كما تُعد نقطة البداية في فهم الوضع المالي وتفسيره لنتائج أعماله، لذا فسلامة العمل المحاسبي وتعبيره الدقيق عن مجريات الأمور وسلامة تطبيق مبادئ المحاسبة وفروضها يؤثر على صحة القوائم والتقارير المالية ودقتها؛ وبالتالي حتماً ستتأثر نتائج التحليل المالي.

مقدمة:

أصبحت القوائم المالية المرجع الرئيس في توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز النقدي، تكون ملائمة وموثوق فيها لقطاع عريض من المستخدمين، بحيث يأخذ كل صنف ما يراه مناسبا في اتخاذ القرارات. ونظرا لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فإن القوائم المالية قد صُممت من حيث الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم فاتسمت بالعمومية لا الخصوصية. وبذلك فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حدا أدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، مع مراعاة أن أي معلومة خاصة تطلبها كل فئة منها على حدة، يمكن أن تتوفر لها في حالات استثنائية وحسب متطلبات الظروف. فتصميم نموذج خاص للعرض والإفصاح لتلبية احتياجات كل فئة على حدة غير ممكن.

---

* طالب دراسات عليا بجامعة الجزائر .

١- مفهوم الإفصاح

يعرف الإفصاح بأنه عرض كل المعلومات المحاسبية وثيقة الصلة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت كمية أو نوعية بطريقة تساعد الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات، وتساعد من تخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث المستقبلية الاقتصادية في المستقبل. ويتطلب مبدأ الإفصاح نشر المعلومات لشكل ومحتوى القوائم المالية بأسلوب مفهوم ومنسجم مع معايير المحاسبة الدولية، وأن تحتوي على جميع المعلومات الجوهرية لمساعدة مستخدمو القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة.

٢- مستويات الإفصاح

تقوم المحاسبة بتوفير معلومات مفيدة للأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم وتحدد شكل ودرجة علاقاتهم بالوحدة من خلال التقارير المالية التي تنشرها. و يعتمد هذا على مبدأ الإفصاح الذي يطالب بأن تفصح الوحدات الاقتصادية في تقاريرها إفصاحا دقيقا ومحددا عن البيانات والمعلومات المالية المرتبطة بها. وإزاء ذلك، يوجد اتجاهان متعارضان يطالب الأول بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالوحدة وما يحيط بها من مخاطر خاصة في إفشاء أسرارها الذي يمثل أحد عناصر تميزها عن غيرها، كما يطالب بإنتاج فيض من البيانات وهو ما قد يؤدي إلى إرباك المستخدمين، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من تلك البيانات والمعلومات.

في حين يطالب الآخر بعدم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات على الإطلاق، أو وضعها في صورة تجميعية مفرطة. وهذا حتما يؤدي إلى أن الأطراف ذات العلاقة لا يمكنها التعرف على حقوقها الطبيعية، ناهيك عن إتباع هذا الإجراء سيؤدي إلى إفراغ المحاسبة من أحد أهدافها، وهو وظيفة توفير المعلومات لمن يشاء من تلك الأطراف.

وهنا يمكن القول أن الإفصاح العادل يتطلب اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مقبولة وتقديم معلومات بطريقه مناسبة وموثوق بها وقابلة للمقارنة وسهلة الفهم، لتمكين الأطراف ذات العلاقة من فهم تأثير أي عمليات أو أحداث أو ظروف معينة على المركز والأداء المالي للوحدة الاقتصادية محل الدراسة. وهذا ما يؤكده معيار المحاسبة الدولي رقم(١) "عرض

البيانات المالية" بأن العرض العادل للمعلومات يقتضي أن يكـون صـادقا لآثـار المعـاملات والأحداث والظروف الأخرى للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف، وان ينتج عن تطبيـق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بيانات مالية تحقق عرضا عادلا.

وانطلاقا من ذلك، فهناك ثلاثة من مستويات الإفصاح كاف وعـادل وشـامل. فالإفـصاح الكافي يتطلب بأن تكون القوائم المالية تحتوي على الحد الأدنى من المعلومات التـي يجـب الإفصاح عنها في تلك القوائم لكي تكون مفيدة للمستثمر عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. أمـا الإفصاح العادل فيعني ضرورة توفير رعاية متوازنة من البيانات والمعلومـات فـي القـوائم والتقارير المالية لاحتياجات كافة الأطراف المعنية . في حين يشير الإفـصاح الـشامل إلـى ضرورة عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل مباشر أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية، وهو ما يعني ضرورة توفير المعلومات المتصلة بالهدف من الإفصاح تـوفيرا كاملا. لذا يتطلب هذا النوع من الإفصاح بأن تصمم القوائم المالية بشكل يعكس بدقـة جميـع الأحداث والحقائق الجوهرية التي أثرت على الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية ما وتغطيتها لأي معلومات ذات تأثير ملموس على قرارات مستخدمي القوائم المالية وألا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو هامة للمستخدم.

٣- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة علـى المقومـات الرئيسة الآتية:

أ-تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات:

نظراً لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فإن الغرض من استخدامها، من قبـل جهات متعددة، يكون أيضا مختلف. لذا فإنه عند تحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات سيساعد أيضاً في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلـك الجهة، وذلك سواء من حيث المحتوى أو شكل وصورة العرض. وكـذا مـا تملكـه الجهـة المستخدمة من خبرة في تفسير الإيضاحات المتوفرة، فقد تكـون تلـك الإيـضاحات ملائمـة لاستخدامات جهة أو فئة معينة، وغير ملائمة لأخرى لا تملك المهارة والخبرة الكافية لفهـم

تلك الإيضاحات. وفي عالم مهنة المحاسبة استقر الرأي النهائي على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة من الفئات التي يُحتمل استخدامها للتقارير المالية. لذا فقد صُممت القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم وهم الملاك، الدائنون، المديرون، وغيرهم. على أن يكون التركيز على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين منهم والدائنين بصورة رئيسة.

ب- تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية:

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومة يجب أن يرتبط بخاصية الملائمة، كونها تُعد المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات والإفصاح عنها من حيث الغرض الرئيس من استخدامها. في حين يُحدد معيار الأهمية النسبية الذي يُعد معيار كمي حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجب الإفصاح عنها.

وإزاء ذلك، تُعد معلومة ما ملائمة لمستخدم معين، إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة منها في غرض معين. فمثلا يركز المستثمرون على بنود المعلومات التي تساعد على تحديد القدرة الكسبية والمؤشرات المستقبلية المتوقعة للوحدة الاقتصادية، بينما تركز اهتمامات محللي الائتمان على بنود المعلومات التي تساعد على تحديد قدرة الوحدة على السداد والوفاء بالتزاماتها المالية، وهكذا بقية الفئات. ولا غرابة في ذلك، لأن الاختلاف مرتبط أساسا باختلاف طبيعة المعلومات التي يحتاجها الطرفان المختلفان في الطبيعة. وهذه النتيجة يستفاد منها، أن أي محاولة لوضع إطار للعرض والإفصاح المحاسبي في دولة ما، يجب أن يستند إلى دراسة لاحتياجات الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية في هذه الدولة.

ج- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية التقليدية(قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في المركز المالي، وقائمة الأرباح المحتجزة)، بالإضافة إلى المعلومات التي تعذر عرضها في صلب القوائم المالية، وعُرضت في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

وبالرغم من إعداد القوائم المالية وفقاً لمجموعة من المبادئ والفروض التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها؛ إلا أنها وجدت مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم منها مبدأ ثبات وحدة النقد، التكلفة التاريخية، مفهوم الحيطة والحذر، والأهمية النسبية وغيرها.

وفي ذلك، يرى كثير من الباحثين أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يحتم إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية، من خلال إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص والمعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وإجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملائمة والخواص الأخرى التي تمثل قيداً على ملائمة المعلومات.

وقد نتج عن ذلك، المطالبة بتوسيع نطاق الإفصاح في القوائم المالية من زوايا متعددة منها:

١- الدعوة إلى استخدام أنماط جديدة من المقاييس المحاسبية تكون مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات (كمقياس المدى، التباين، والانحراف المعياري)، تكون أكثر واقعية في تحديد قيم المخصصات ومصاريف الإهلاك التي يتم تقديرها في ظل حالة من عدم التأكد.

٢- شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية مثل: الإفصاح عن القيمة الجارية والاستبدالية للأصل الثابت جنباً إلى جنب مع التكلفة التاريخية خصوصاً عند وجود فرق جوهري بينهما.

٣- الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية مثل: الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية والاجتماعية.

٤- الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بمدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات.

٥- الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار في ظل معدلات التضخم المرتفعة نسبياً التي تمر بها بعض البلدان.

ولتحقيق تلك المطالبة بتوسيع نطاق الإفصاح فإنه يجب مراعاة اعتبارين هامين عند القيام بذلك:

الاعتبار الأول:- وجود مهارات وخبرات متخصصة جدا تستطيع توفير تلك المتطلبات خصوصاً عند الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية لقلة وجودها.

الاعتبار الثاني:- عدم الإغراق المفرط في التفاصيل، فقد يقود إلى إرباك المستخدمين، أو إلى عدم تمييزهم بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، ناهيك عن أن التوسع في الإفصاح قد يؤدي إلى جعل التحليل المالي أكثر صعوبة عند إجراء عملية إعادة تجميع وترتيب وتصنيف البيانات والمعلومات بغية الحصول على مجموعات معينة تكون ذات مغزى في عملية التحليل المالي.

وإزاء ذلك، يتفق الباحث مع من يرى بضرورة المواءمة بين تكلفة إعداد التقارير ونشرها، وتوفير الوضوح المناسب فيها لصالح الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات. فمثلاً التحليل المالي لا يتطلب إعداد قوائم مالية خاصة ولكن يفضل إعداد كشوف تحليلية وتقارير تفصيلية مناسبة تكون مرفقة بالقوائم المالية.

د- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية وفقا لمبدأ الأهمية النسبية وبشكل يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة. وان تراعي الوحدات المستوى الملائم لمقدرة مستخدمي التقارير على الوصول إلى مضمون الإفصاح بدون الحاجة إلى تأويله، ولا ينبغي للمعلومات أن تكون ضئيلة أو غامضة، بحيث يمكن وصفها بالتلميحات أو الإرشادات غير المباشرة، وإلا احتاج الإفصاح إلى إفصاح آخر، لذلك يجب الإفصاح عن أية معلومة يكون لها أثر ملموس على تقدير القارئ. وهنا يمكن القول أن الإفصاح يكون كافياً وملائماً وعادلاً عندما تعرض القوائم المالية عرضاً علمياً سليماً ترتب فيها العناصر والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع مبادئ المحاسبة بحيث تخدم الطوائف المستخدمة وفي مقدمتهم "المحللين الماليين" . وبذلك يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى والتفاصيل إما في الملاحظات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة.

هـ- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب من الأمور الهامة التي تزيد من قيمتها ويجعلها أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الصائبة، أما إذا لم تنشر في الوقت المناسب فإن تلك المعلومات تصبح قليلة القيمة، وتنخفض صلاحيتها وأهميتها.

الجدير بالذكر أنه يمكن الاسترشاد بتلك المتطلبات-خاصة الإفصاح- في الحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية، وكذا من أجل حماية المستخدمين، ومساعدتهم في اتخاذ قرارات معينة. وبالرغم من المتطلبات الخاصة بالإفصاح التي أشارت إليها المنظمات المالية المهنية والعلمية والباحثين، إلا أن توافر المعلومات المناسبة بالقوائم المالية، وخاصة المحاسبية منها، قد تكون غير كافية ولا تلبي احتياجات المستخدمين خاصة المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتي سنذكر أهما لاحقا.

٤- ملائمة القوائم المالية المنشورة لاحتياجات التحليل المالي:

إن من المهام التي يقوم بها المحلل المالي قبل القيام بعملية التحليل المالي فحص مخرجات النظام المحاسبي كونها المادة الخام لعملية التحليل، من خلال معرفة ملاءمتها وإمكانية الاستفادة منها والحكم على كفاءة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛ من أجل توفير المعلومات المناسبة للأطراف المستفيدة التي تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة. فدقة المدخلات وكفايتها وملاءمتها ستؤثر حتما على نتائج التحليل المالي.

ولتحديد مدى ملائمة القوائم المالية المنشورة بغرض التحليل المالي يمكن حصر أوجه القصور التي تحتويها تلك القوائم في بندين رئيسيين هما:

البند الأول:- القصور في التشريعات والقوانين

إن غياب التشريعات والقوانين، وغياب الرقابة الحكومية والمنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، التي تفرض نوعية ومقدار البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وإلزام الوحدات بإتباع معايير وقواعد محاسبية معينة يعتمد عليها كمرشد أساسي في كيفية قياس وتوصيل المعاملات المالية للوحدات الاقتصادية؛ يسفر حتما إلى توفير

فرص للتلاعب بالبيانات المالية، ويولد مخاطر استغلال، والخضوع لرغبات الإدارة للإفصاح بالشكل والكيفية التي تراها. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، وتراجع في ثقة المجتمع فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.

وبناء على ذلك، فغياب التشريعات والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة ستولد بيانات غير قابلة للمقارنة خصوصا عند المفاضلة بين المبادئ المحاسبية التي تعالج بند معين؛ نظرا لعدم الاتساق والتعبير الموحد لنفس المعاملات المالية، ناهيك عن فقدان لكثير من الخصائص الأساسية للمعلومات التي يجب أن تتوفر فيها، وبالتالي تفقد من قدرة تلك المعلومات التأثير على متخذ القرار، الأمر الذي يزد من الأمر خطورة عند القيام بعملية التحليل المالي.

البند الثاني:- القصور في عملية القياس والتوصيل

يظهر القصور في القياس المحاسبي للبيانات المنشورة لاعتمادها في إعدادها على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية مثل: فرض القياس النقدي، فرض ثبات وحدة النقد، فرض الاستمرارية، وكذا مبدأ التكلفة التاريخية. فالتعبير في القوائم المالية بشكل نقدي واستخدام النقود كمقياس يفقد المعلومات صلاحيتها لأغراض اتخاذ القرارات؛ نظراً لأن النقود مقياس غير ثابت، ومن ثم فالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تكون معدة عن قوة شرائية مختلفة وغير متجانسة. وبالتالي تكون المعلومات غير ملائمة للتحليل المالي، خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية، مجال المقارنة، طويلة نسبياً.

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض نواحي القصور في التوصيل أو العرض والإفصاح يمكن ذكر أهما في الآتي:

١- تنوع وإتباع قواعد محاسبية متعارف عليها من وحدة محاسبية لأخرى، ينتج حتما اختلاف في مخرجات القوائم المالية المنشورة إلى حد كبير تبعا لنوع وطبيعة الأسس والطرق والسياسات التي تتبعها كل وحدة في القياس. كما تظهر أرقاماً متناظرة مختلفة في كل من قائمة الدخل والميزانية، وهو ما ينعكس بالطبع على موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها

المحلل المالي عن أداء الوحدتين، لتصبح تلك المؤشرات بلا معنى وغير قابلة للمقارنة المكانية والزمنية.

٢- صعوبة تطبيق مؤشرات التحليل المالي خصوصاً تلك المتعلقة بالربحية والسيولة ومعدلات الدوران، وهي مؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمقرضين.

٣- عدم التزام منشآت الأعمال بمتطلبات الإفصاح الواردة في التشريعات القائمة، وتفاوت درجات العرض من وحدة إلى أخرى. مما يعني انعدام مراقبة ودقة النشر.

٤- عدم عرض أي تقارير عن التغيرات في حقوق الملكية أو الأرباح المحتجزة وتغيرات المركز المالي أو التدفقات النقدية. كما أنه لا توجد إيضاحات مرفقة للإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة، والارتباطات المالية الكبيرة، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وحتى تاريخ النشر.

٥- عدم الاهتمام بالمعلومات التي تهم المستثمرين والمقرضين بحيث تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.

٦- تمسك المحاسبين بالموضوعية والارتباطات بالمبادئ المحاسبية والمقبولة قبولاً عاماً، يقلل من فعالية الإفصاح المحاسبي خصوصاً في خدمة قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية.

٧- تحتوي القوائم المالية المنشورة على البيانات ذات الطبيعة الكمية بوصفها عنصر هام من مدخلات القرار، إلا أنها تغفل البيانات ذات الطبيعة الوصفية(سمعة الإدارة، المشاكل الفنية للتسويق، والآثار البيئية...) التي لا تقل أهمية عن سابقتها وبخاصة في مجال التحليل المالي لأغراضه المختلفة.

الخلاصة

يرى الباحث، أن التحليل المالي لكي يحقق الغرض المرجو منه، فإن الأمر يقتضي معرفة المحلل المالي بنقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية التي سبق ذكرها، و القيام بالبحث والمعالجة المناسبة لأوجه القصور ومنها الإفصاح حتى يتمكن مستخدمو البيانات من الاعتماد على بيانات صحيحة في اتخاذ القرارات، وبالتالي تلبي احتياجات كافة المستخدمين ومن بينهم المحللين الماليين.

كما تجدر الإشارة إلى أن التحليل المالي الذي يعتمد فقط على القوائم المالية كمدخلات وحيدة يعتبر غير موضوعي أو قاصر. لذا فقد حرصت كثير من الدراسات والبحوث والمنظمات المهنية على توفير المعلومات بالقدر اللازم والكافي. فالتحليل المالي يستلزم كماً هائلاً ومستوى من المعلومات المالية وغير المالية، نحصل عليها من الوحدة ومن غيرها. بعضها محاسبي وبعضها غير محاسبي، وقد تكون سياسية، وقانونية، وبيئية، وضرائبية، وغيرها. ومن أهم تلك المعلومات الواجب توفرها، آثار التضخم، تكلفة الفرصة البديلة للقرار، المركز التنافسي للوحدة ممثلا بحصتها في الأسواق، تلخيص للسياسات المتبعة، معلومات عن الالتزامات المحتملة وطويلة الأجل، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية... مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين العائد منها وتكلفة إعدادها.

قائمة المراجع

أولا الكتب:

١- جودة، صلاح ، القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ).

٢- حسبو، هشام احمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، (القاهرة، مكتبة عين شمس، بدون تاريخ).

٣- الحسني، صادق ، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٩٨م).

٤- حسين، أحمد حسين علي ، إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦م).

٥- الحيالي، وليد ناجي ، محمد عثمان البطمه، التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية، (عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م).

٦- خنفر، مؤيد راضي ، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٦م).

٧- ستيفن أ. موسكوف، ومارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، (الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٢م).

٨- الصيح، عبد الحميد مانع ، المحاسبة الدولية الإطار النظري والتطبيق العملي، (صنعاء، مطابع الأمين للنشر والتوزيع،٢٠٠٢م).

٩- لطفي، أمين السيد أحمد ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥م).

١٠- مطر، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣م).

ثانيا: الدوريات

١١- حميدة، عيد محمود ،" تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل٢٠٠١م.

١٢- الخطيب، خالد ، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(١)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(١٨)، العدد الثاني، ٢٠٠٢م.

١٣- دبيان، عبد المقصود محمد ، " متطلبات الإفصاح عن الأداء المالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مج ٢٤، ١٩٨٧م.

١٤- محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح ،" دور القوائم البينية في ترشيد قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، العدد١١، يوليو١٩٩٥م.

١٥- هويدي، علي محمد حسن ،" القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختباريه"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد الأول، يناير١٩٩٣م.

ثالثا: الرسائل العلمية

١٦- بالحاح، سمير البهلول ميلود ،" العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة،(كلية العلوم المالية والمصرفية بالأردن ، ٢٠٠٦م).

١٧- المهندي، محمد عبد الله علي ، " أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة آل البيت، ٢٠٠٤م).

رابعا: المؤتمرات والندوات

١٨- الوحش، موسى ،" الإفصاح المالي ودوره في خدمة الاقتصاد"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني السادس بعنوان المحاسبة في خدمة الاقتصاد للفترة ٢٢-٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤م، عمان، الأردن.